



• الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية •

عدد المرفقات:

السيد الأستاذ/ خالد ابراهيم
رئيس المجلس التصديري للسلع الهندسية والالكترونية

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار آلية مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، والتي يتم خلالها مراجعة الإجراءات والقرارات الإدارية التي اتخذتها الدول فيما يتعلق بمختلف جوانب التجارة في السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.

أتشرف بالإحاطة بأنه وفقاً لأجندة مراجعة السياسات التجارية الصادرة عن سكرتارية منظمة التجارة العالمية، فقد تقرر عقد اجتماعات لمراجعة السياسات التجارية لكل من قطر والبحرين وعمان خلال الفترة من ٢٢-٢٤ ابريل ٢٠١٤.

وفي هذا السياق فقد تم إعداد مذكرة معلومات تستعرض بإيجاز جوانب التجارة الخارجية لهذه الدول مع التركيز علي جوانب العلاقة فيما بينها وبين مصر، والتي يتبين منها أن صادرات العديد من المنتجات المصرية تتجه بشكل عام الى التزايد في السنوات الأخيرة، فضلاً عن وجود إمكانيات لتعظيم تلك الصادرات في المستقبل (مرفق صورة لسيادتكم).

وفي هذا الإطار نرجو التفضل بالتنبيه باتخاذ اللازم نحو موافاة القطاع بالمشاكل التي تواجه صادرات أعضاء مجلسكم الموقر إلي كل من هذه الدول، حتى يتسنى لنا إثارتها خلال إجراء المراجعة المشار إليها، كما يسرنا تلقي أية مقترحات لتطوير العلاقات التجارية معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

لجنم/

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الاتفاقيات التجارية

" سعيد عبد الله "

مع فائق الاحترام

تحريراً في ٢٠١٤/٣/٢٢



ISO 9001:2000 CERTIFIED



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة والاستثمار
قطاع الاتفاقات التجارية

• الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية •

عدد المرفقات:

مذكرة معلومات عن دول: سلطنة عمان وقطر والبحرين مع التركيز على جوانب العلاقة التجارية فيما بينها وبين مصر

أولاً دولة سلطنة عمان:

تقع سلطنة عمان في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى أنها تطل على بحر العرب، وخليج عمان والخليج الفارسي، حيث تقع بين اليمن والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى أن موقعها يعتبر موقعاً استراتيجياً، وذلك بالنظر إلى قربها من شبه جزيرة مسندم المجاورة لمضيق هرمز، والذي يعتبر نقطة عبور حيوية للنفط الخام في العالم. وتبلغ مساحتها ٢١٢,٤٦٠ كيلو متر مربع وتلتقي حدودها البرية مع المملكة العربية السعودية بطول ٦٧٦ كم، والإمارات العربية المتحدة بطول ٤١٠ كم واليمن بطول ٢٨٨ كم. يبلغ عدد السكان ٣,٢١٩,٧٧٥ نسمة، بما في ذلك الأجانب المقيمين على أراضيها، والذين يبلغ عددهم ٥٧٧,٢٩٣ نسمة.

تتمتع سلطنة عمان بالموارد الطبيعية الكثيرة ومنها البترول، والنحاس، وبعض الرخام، والحجر الجيري، والكروم، والجبس، والغاز الطبيعي. كما أنها تتمتع بوجود بعض الاراضي الصالحة للزراعة تصل مساحتها إلى ٠,٠٨% من مساحتها الكلية حيث تقوم بزراعة التمر، والليمون الحامض، والموز، والبرسيم، والخضروات. وتواجه سلطنة عمان بعض العوامل الطبيعية التي تعيق النقل والزراعة مثل: رياح الصيف غالباً ما تثير العواصف الرملية الكبيرة والعواصف الترابية في المناطق الداخلية، الجفاف الدوري، ارتفاع ملوحة التربة، تلوث الشاطئ من ترسبات النفط، كما ان موارد المياه العذبة الطبيعية محدودة جداً.

المنظمات الدولية التي تشارك عمان في عضويتها: ABEDA، الصندوق العربي، AL، صندوق النقد العربي، الإسكوا، الفاو، G-77، دول مجلس التعاون الخليجي، البنك الدولي، منظمة الطيران المدني الدولي، المؤسسة الدولية للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، المنظمة الهيدروغرافية الدولية، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، المنظمة البحرية الدولية، الاتريبول، اللجنة الأولمبية الدولية، ISO (مراسل)، الاتحاد الدولي للاتصالات، حركة عدم الاحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، الأونكتاد، اليونسكو، اليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية، اتحاد النقابات العالمي، منظمة التجارة العالمية، WHO (منظمة الصحة العالمية)، WIPO، WMO (منظمة الملكية الفكرية).

اما بالنسبة للاقتصاد فقد تحسن الأداء الاقتصادي بشكل كبير في سلطنة عمان بسبب ارتفاع في أسعار النفط. كما انه من الملاحظ ان الحكومة تمضي قدماً في خصخصة المرافق الخاصة بها، بالإضافة



ISO 9001:2000 CERTIFIED



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
والاستثمار

قطاع الاتفاقات التجارية

• الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية •

عدد المرفقات: ١

إلى تطوير مجموعة من القوانين التجارية لتسهيل الاستثمارات الأجنبية وكذا زيادة نفقات الميزانية، كما توصل سلطنة عمان لتحرير أسواقها. وقد انضمت سلطة عمان إلى منظمة التجارة العالمية في نوفمبر ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، فتجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان قد بلغ ٩٤,٨٦ بليون دولار في سنة ٢٠١٣، بينما بلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد حوالي ٢٩,٨٠٠ دولار في ذات السنة. ومن جانبها فإن الحكومة تحاول الحد من البطالة عن طريق استبدال العمال العمانيين بالعمال الأجانب.

بلغ حجم صادرات سلطنة عمان ٥٢ بليون دولار في سنة ٢٠١٢، وتشمل تلك الصادرات البترول، والأسماك، والمعادن والمنسوجات، ومن أهم الدول المستوردة من سلطنة عمان: الصين ٣١,٨٪، اليابان ١٢,٩٪، كوريا الجنوبية ١٠٪، وتايلاند ٤,٤٪، الإمارات العربية المتحدة ١٠,٤٪، سنغافورة ٤,٤٪. أما بالنسبة لحجم واردات سلطنة عمان فقد بلغت ٣٠,٧٥ بليون دولار في ذات السنة، وتشتمل تلك الواردات على: الآلات ومعدات النقل، والسلع المصنعة، والمواد الغذائية، والماشية، ومواد التشحيم، ومن أهم الدول المصدرة إلى سلطنة عمان: الإمارات العربية المتحدة ٢٤,١٪، اليابان ١٢,٥٪، الهند ٨,٥٪، الولايات المتحدة ٦,١٪، الصين ٦,٣٪. وفيما يتعلق بالواردات العمانية من العالم فقد بلغ ٢٨ بليون دولار في سنة ٢٠١٢.

ومن حيث تفاصيل العلاقات والمبادلات التجارية في ما بين مصر وسلطنة عمان فإنها يمكن استعراضها فيما يلي:

- يتطور حجم التبادل التجاري فيما بين مصر وسلطنة عمان باتجاه الزيادة. فبينما بلغ ١٦٥ مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠١٠، فقد بلغ ٢٢٨ مليون دولار في سنة ٢٠١١، ثم زاد إلى ٢٣٥ مليون دولار في سنة ٢٠١٢.
- وبالنسبة للصادرات المصرية إلى سلطنة عمان فقد بلغت ٩٦ مليون دولار في سنة ٢٠١٠، ثم ارتفعت إلى ١١٩ مليون دولار في سنة ٢٠١١، ثم شهدت الصادرات تراجعاً طفيفاً في سنة ٢٠١٢، حيث بلغت الصادرات ١١٥ مليون دولار فقط. ومن أهم السلع التي تصدرها مصر إلى سلطنة عمان منتجات الألبان، والفواكه، وسيراميك والأجهزة الكهربائية، والأثاث. وتشير أرقام واردات سلطنة عمان من تلك المنتجات من أسواق الدول الأخرى، إلى وجود إمكانية لزيادة الصادرات المصرية إلى أسواق السلطنة.



ISO 9001:2000 CERTIFIED



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
والاستثمار

قطاع الاتفاقات التجارية

• الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية •

عدد المرفقات: ١

ثانياً دولة قطر:

تقع دولة قطر في الشرق الأوسط حيث تعتبر شبه جزيرة مطلة على الخليج العربي ولها حدود مشتركة مع المملكة العربية السعودية، ويعتبر موقعها استراتيجي في وسط الخليج العربي بالقرب من الرواسب النفطية الكبرى، وتبلغ مساحتها حوالي ١١،٤٣٧ كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٢،١٢٣،١٦٠ نسمة.

وبالنسبة لاقتصاد دولة قطر فإن اجمالي الناتج المحلي يصل الى حوالي ٢١٣،٣ بليون دولار، حيث أن اجمالي الناتج المحل للفرد يصل الى ١٠٢،١٠٠ دولار، أما بالنسبة لمعدل النفط والغاز يحتل أكثر من ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقرب من ٨٥٪ من عائدات التصدير و ٧٠٪ من الإيرادات الحكومية. يعتبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد مماثل لتلك التي في الدول الصناعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. يصل الاحتياطي من النفط لدى دولة قطر الى حوالي ١٤،٥ مليار برميل، اما بالنسبة للاحتياطي من الغاز الطبيعي فيصل الى أكثر من ٥٪ من مجموع الاحتياطي العالمي، وهو في ذات الوقت ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم.

وفيما يتعلق بعضوية المنظمات العالمية، فإن من أهم المنظمات الدولية المشاركة بها دولة قطر: صندوق النقد العربي، الإسكوا، الفاو، G-77، دول مجلس التعاون الخليجي، وكالة الطاقة الذرية، البنك الدولي، منظمة الطيران المدني الدولي، المحكمة الجنائية الدولية، البنك الإسلامي للتنمية، المنظمة الهيدروغرافية الدولية، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، المنظمة البحرية الدولية، الانتربول، اللجنة الأولمبية الدولية، ISO، الاتحاد الدولي للاتصالات، حركة عدم الانحياز، أوابك، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة أوبك، الامم المتحدة، الأونكتاد، اليونسكو، اليونيدو، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة الجمارك العالمية، WHO، WIPO، WTO، منظمة التجارة العالمية.

يصل حجم الصادرات من دولة قطر تصل الى ١٢٤،٧ بليون دولار ومنها اهم المنتجات النفطية، والأسمدة، والصلب، ومن أهم الدول المستوردة من دولة قطر: اليابان ٢٦،٧٪، وكوريا الجنوبية ١٩٪، الصين ٥،٤٪، الهند ١٢،١٪، سنغافورة ٥،٧٪. اما بالنسبة لحجم الواردات الى دولة قطر تصل الى ٣٩،٥٨ بليون دولار ومنها الآلات ومعدات النقل والمواد الغذائية، والمواد الكيميائية، ومن اهم الدول المصدرة الى دولة قطر: الإمارات العربية المتحدة ١١،١٪، السعودية ٨،٦٪، ألمانيا ٤،٧٪، فرنسا ٤،٤٪، إيطاليا ٤،٤٪، الولايات المتحدة ١٤،٢٪، اليابان ٦٪، والمملكة المتحدة ٦،٤٪، الصين ٤،٨٪. وفيما يتعلق بواردات قطر من العالم فقد بلغت ١٩،٣ بليون دولار في سنة ٢٠١٢.

وبالنسبة لحجم التبادل التجاري فيما بين مصر وقطر، فتشير البيانات المتاحة علي موقع Trade Map، إلى أنه قد ٤٩٤ مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠١٠. وفيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى قطر فقد بلغت ٢٨٧ مليون دولار في سنة ٢٠١٠، بينما بلغت الواردات المصرية من دولة قطر ٢٠٧ مليون



ISO 9001:2008 CERTIFIED



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
والاستثمار

قطاع الاتفاقات التجارية

• الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية •

عدد المرفقات: ١

دولار. وتشير الأرقام الدالة علي زيادة الواردات القطرية من أسواق العالم سنة بعد أخرى إلي إمكانية زيادة الصادرات المصرية إلي دولة قطر، ولاسيما من منتجات الألبان والخضروات والفاكهة، والأجهزة الكهربائية، والأدوية، والمنتجات الخشبية، والكتب والمطبوعات.

ثالثاً: مملكة البحرين:

تقع مملكة البحرين في الشرق الأوسط، وهي بمثابة أرخبيل في الخليج العربي، شرق المملكة العربية السعودية، وبالرغم من انها تعتبر دولة صغيرة الحجم إلا ان موقعها يعتبر مركزي بين دول الخليج العربي وبين جيرانها، حيث تتميز بأنها على مقربة من المصادر الأولية النفطية الموجودة في الشرق الأوسط. نجحت مملكة البحرين في تحويل نفسها إلى مركز مصرفي دولي (Banking Center International) بسبب تراجع احتياطي النفط بها، حيث أصبحت تقوم بعمليات المعالجة وتكرير البترول. تبلغ مساحتها حوالي ٦٦٥ كيلو متر مربع، ويبلغ عدد السكان الى حوالي ١,٣١٤,٠٨٩ نسمة.

بالنسبة للمناخ فهي تتميز بثناء معتدل الحرارة ولكن في فصل الصيف يعتبر مناخها رطب وحار جداً. من أهم الموارد الطبيعية التي تتميز بها دولة البحرين النفط، الغاز الطبيعي، الأسماك، واللؤلؤ.

وفيما يتعلق بعضوية المنظمات الدولية، فإن مملكة البحرين تشارك في عضوية المنظمات التالية: صندوق النقد العربي، الإسكوا، الفاو، G-77، دول مجلس التعاون الخليجي، البنك الدولي، منظمة الطيران المدني الدولي، المحكمة الجنائية الدولية، البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، المنظمة الهيدروغرافية الدولية، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، المنظمة البحرية الدولية، الانتربول، اللجنة الأولمبية الدولية، ISO، الاتحاد الدولي للاتصالات، حركة عدم الانحياز، أوابك، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأمم المتحدة، الأونكتاد، اليونسكو، اليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي، منظمة الجمارك العالمية، اتحاد النقابات العالمي، WHO، WIPO، منظمة التجارة العمالية.

اما بالنسبة لاقتصاد دولة البحرين فان إنتاج النفط والتكرير يصل الى حوالي ٦٠٪ من عائدات التصدير و ٦٠٪ من الإيرادات الحكومية و ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبسبب وسائل الاتصالات والنقل المتطورة في مملكة البحرين، فإنها تعتبر موطناً للعديد من الشركات متعددة الجنسيات في مختلف قطاعات الأعمال في منطقة الخليج، ومن أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه دولة البحرين، انخفاض معدلات احتياطي النفط ومصادر المياه الجوفية. وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين فقد بلغ حوالي ٣٤,٩٦ بليون دولار في سنة ٢٠١٣، وبالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في



ISO 9001:2000 CERTIFIED



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
والاستثمار

قطاع الاتفاقات التجارية

الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية

عدد المرفقات: ١

المملكة فقد بلغ حوالي ٣٠ ألف دولار في سنة ٢٠١٣، وذلك وفقاً لمعيار تعادل القوة الشرائية
.Purchasing Power Parity

يصل حجم الصادرات من مملكة البحرين إلى حوالي ٢٠,٦٩ بليون دولار ومن أهم الصادرات:
النفط، المنتجات النفطية، الألمنيوم، والمنسوجات. من أهم الدول المستوردة من دولة البحرين: الهند
٢,٢٪، الامارات العربية المتحدة ٢,٢٪، والمملكة العربية السعودية ٣,٣٪، كوريا الجنوبية ٢٪.

وبالنسبة لحجم الواردات إلى مملكة البحرين، فتصل إلى حوالي ١٤,٤١ بليون دولار، ومن أهمها
النفط الخام والآلات والمواد الكيميائية. ومن أهم الدول المصدرة إلى دولة البحرين: المملكة العربية
السعودية ٢٧,٤٪، الولايات المتحدة ٩,٦٪، المملكة المتحدة ٦,٦٪، فرنسا ٤,٧٪، اليابان ٦,٤٪، الهند
٤,٩٪، الصين ٩,٥٪.

وبالنسبة للتبادل التجاري فيما بين مصر ومملكة البحرين، فقد بلغ ١٨٢ مليون دولار أمريكي في
سنة ٢٠١٠، بينما بلغ ١٤١ مليون دولار في سنة ٢٠١١. وبالنسبة للصادرات المصرية إلى مملكة
البحرين فقد بلغت ٤٥ مليون دولار في سنة ٢٠١٠، بينما بلغت ٤٦ مليون دولار في سنة ٢٠١١.
ويستفاد من تلك الإحصاءات أن التبادل التجاري قد انخفض في سنة ٢٠١١ بالمقارنة بسنة ٢٠١٠ بسبب
تراجع الصادرات البحرينية إلى مصر من ١٣٧ مليون دولار في سنة ٢٠١٠ إلى ٩٥ مليون دولار في
سنة ٢٠١١. وبوجه عام توجد فرصة لزيادة الصادرات المصرية إلى أسواق مملكة البحرين، ولا سيما من
منتجات الخضر والفاكهة، ومنتجات الألبان، والمشروبات.